اختيار الولاة في مملكة سنغاي خلال حكم الأساكي - دراسة حضارية

عبد الرحمن خليفة جالو
باحث في التاريخ والدراسات الإفريقية – مالي

لقد شغلت مملكة سنغاي حيّزاً كبيراً في البحوث والدراسات الإفريقية المعاصرة؛ فأُشْبِعت تقريباً جميع جوانب تاريخها وحضارتها تناولاً، وبمناهج مختلفة؛ وصفاً واستقراءً وتحليلاً ونقداً ومقارنةً، غير أنّ الملاحَظ – حسب علمي – أنّ موضوع «اختيار الولاة» في تلك المملكة، والمعايير التي يستند إليها في ذلك، لم يُطرق من قبل.

وعليه؛ اقتضت الحاجة ودعت إلى إفراد هذا الموضوع بدراسة موجزة، لإبراز جانب من جوانب الفكر السياسي والإداري في الحضارة الإفريقية، وتسليط الضوء عليه؛ وتحفيز الباحثين لدراسة هذا الموضوع بشكلٍ أوفى وأوسع، كي ينال حقه من العرض والتحليل.

وتيسيراً لعرض الموضوع؛ فقد قسّمت الدراسة إلى محورين رئيسين:

الأوّل: نبذة تعريفية عن مملكة سنغاي.

الثاني: معايير اختيار الولاة في مملكة سنغاي خلال فترة حكم الأساكي.

وعملت في هذه الدراسة بالمنهج التحليلي والتاريخي؛ وذلك من خلال تتبّع حال الولاة قبل تكليفهم بالولاية، للوقوف على أبرز المواصفات والمهام التي أهلتهم للتّرشيح والتعيين في منصب الولاية، وكذلك معرفة طبيعة الولايات والأقاليم التي تولّوا حكمها، مبرزاً هذه الجوانب كلّها بشكل تحليليّ بعيداً عن السرد التاريخيّ.

المحور الأوّل: نبذة تعريفية عن مملكة سنغاي وإدارة الحكم فيها:

مملكة سنغاي هي مملكة سودانية إسلامية، كانت تقع في غربي إفريقيا، ومرّت بمراحل سياسية عدة (إمارة، ومملكة، وإمبراطورية)، يتحكّم في كلّ مرحلة منها عامل القوة والضّعف والزمن؛ فتضيق رقعتها تارةً، وتتّسع تارةً أخرى، ويستدعي ذلك تحديد الموقع الجغرافي لمملكة سنغاي في كلّ مرحلة من مراحلها السياسية المذكورة، وذلك على النحو الآتي:

– تأسسّت نواة إمارة سنغاي قبل ظهور الإسلام بفترات طويلة في منطقة كوكيا أو كُنْكِيَ [غُنْغِيَا]؛ وهي- بحسب التراث الشفوي المحليّ المتناقل- جزيرة تقع على ضفاف نهر النيجر الأدنى في دائرة آنصونغو، وتُعرف «كوكيا» حاليّاً بمدينة «بينتيا»، وهي لا تبعد عن مدينة «غاوو» إلا بمائة وخمسة عشر كيلومترا تقريباً إلى جهة الجنوب منها.

اتّسعت هذه الإمارة، وامتدّ نفوذ قبيلة سنغاي على حساب القبائل والقرى المجاورة لها، حتّى قيل: إنّه في القرن السابع الميلادي كانت مساكنها تمتدّ حول نهر النيجر بحوالي ١٥٠ كم، أي ما بين المنطقة الممتدة من دائرة آنصونغو إلى إقليم تِيْلَابِيري.

– ثمّ دخلت سنغاي طوراً جديداً، وهو طور المملكة، بتحوّل عاصمتها من منطقة كوكيا إلى منطقة أخرى أكثر استراتيجية، لوقوعها على طريق القوافل التجارية القادمة من بعض مناطق شمال إفريقيا إلى داخل السودان الغربي، وهي مدينة «كوكو»[(١)]، وقد اشتهرت هذه المدينة والمملكة وشعبها في المصادر العربية القديمة بهذا الاسم.

كانت مملكة سنغاي في هذا الطور معاصرةً لمملكة غانة، ومناظرةً لها في القوة وسعة الأطراف وترامیها؛ تسيطر على عدة إمارات صغيرة؛ كما شهد بذلك اليعقوبي[(٢)]، ثمّ سارت عجلة الزمان في دورتها الطبيعية، فأخذ نجم سنغاي يأذن بالأفول بعد عظمتها، وأخذت رقعتها في الانحسار والانكماش بخضوعها لمملكة مالي؛ وذلك في نهاية القرن السابع الهجري، أو في أوائل القرن الثامن الهجري، على حسب اختلاف الروايات، ولم يدم الأمر، طويلاً حيث تمكن شابان من أمراء السنغاي ، وهما: علي كولن وسلمان نار، من تحرير إمارة سنغاي من تبعة مملكة مالي وإعادة استقلالها.

– وبدأت الخريطة الجغرافية لمملكة سنغاي تتغيّر بوصول «سوني محمد داع»، و«سوني عليّ بير»، و«آسكيا الحاج محمد بن أبي بكر »، إلى سُدّة الحكم (واستمرّت إلى حين سقوط المملكة على أيدي المغاربة السعديين)، حيث أصبحت سنغاي إمبراطورية مترامية الأطراف، شاسعة المساحة، تمتّد حدودها غرباً من مدينة فُوتَا وقَلَنْبُو ووَكَدُ (وغادوغو)، إلى منطقة دندي وإمارات بلاد الهوسا شرقاً على حدود مملكة بُرْنُو المجاورة لمملكة سنغاي، وجنوباً من بعض أجزاء إقليم الفُولْتَا العُلْيَا والمقاطعات التابعة لمملكة

(١) هي مدينة غاوو الحالية؛ التي تقع في شمالي جمهورية مالي، عند الضّفة الثّانية لنهر النيجر، وتبعد عن النهر بحوالي ستّة كيلومترات. زيارة ميدانية إلى مدينة آنصونغو، بتاريخ: ٢٠١٦/٨/١٢م.

(٢) تاريخ اليعقوبي، علّق عليه ووضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤م، ص٢٠.

مالي القديمة، إلى مناطق الطوارق البيضان في آَيِير وتَغَازَة بالصّحراء الإفريقية الكبرى شـمالاً شـرقياً، ومن تنبكت ووَلاَتَة إلى السـاقِيَة الحمراء ومدينـة وَدّانْ وتَوَات وتادمكة شمالاً[1].

كان لتبادل السيادة والحكم بين جماعات سنغاي أربع ممالك، هي:

المملكة الأولى لسنغاي:

هـذه المملكة لا يعـرف المؤرّخون عنهـا إلا ما ندر؛ فهناك رواية لعبدالرحمن السـعدي تفيد بـأنّ كُوكِيَا بلدة قديمـة جدّاً، عاصرت زمن فرعـون، وأنّ بعض أهل كوكيا كانـوا ضمن السـحرة الذين جمعهم فرعـون ليتحدّى بهم موسى عليه السلام[2].

وهـذه الروايـة، وإن كان يغلـب عليها طابـع الخيال والأسـطورة، تفيد جزءاً من الحقيقة، وهو التأكيد على قِدم هذه المدينة (عاصمة سنغاي)، وأنّها تأسّست قبل الإسلام.

المملكة الثانية لسنغاي:

تزامنت- في بعض عهودها- مع بداية الإسـلام، الذي انتشـر بين ملوكها، وقد أسّستها أسرة «زا»، والمعروف من ملوكها واحد وثلاثون ملكاً، أسـلم منهم أكثر من سبعة عشر ملكاً منذ القرن الخامس الهجري.

سـقطت هذه المملكة الثانية بعد سقوط مملكة غانة بحوالي خمسة وثمانين سنة أو تزيد.

وقـد عاصر المـؤرّخ اليعقوبي هذه المملكـة الثانية لسـنغاي، ووصفها علـى أيّامه، ثمّ جاء من بعـده كلٌّ من: المهلبي والبكري والإدريسـي وياقوت الحموي وابن حوقل، فوصفوهـا أدّق توصيف، من حيث امتـداد رقعتها، ووفرة خيراتها، والمسـالك التجارية المؤدّية إليها، وواقع الإسلام فيها.

المملكة الثالثة لسنغاي:

تأسسـت في حوالي عام (٧٣٥ هـ/ ١٣٣٥م)، وملوكها أسرة (سُونِي) أو (سـني)، أو (شي)، ومؤسسها هو «سوني علي كُولُنْ» وأخوه «سـلَمَان نَارِ»؛ وذلك عقب تخلصهما من أَسْـر ملك مالي «منسا موسـى»، والمعروف من ملوك هذه المملكة الثالثة تسعة عشر ملكاً، وذلك من واقع القائمة التي استعرضها عبدالرحمن السعدي.

المملكة الرابعة: وهي الأخيرة لسنغاي:

وهي التي أنشـأتها أسرة (آسـكيا) بين عامي (٨٩٨ هـ-٨٩٩هـ) (١٤٩٣م- ١٥٩٤م)، واسـتمرت في الوجود إلى أن سقطت سـنة ١٠٠٣هـ، بمقتل «أسكيا نوح» آخر ملوكها، وتولّـى مقاليد الحكم في هـذه المملكة الأخيرة أسـاك مستقلّون، بلغ عددهم في الواقع أحد عشر آسكيا[3].

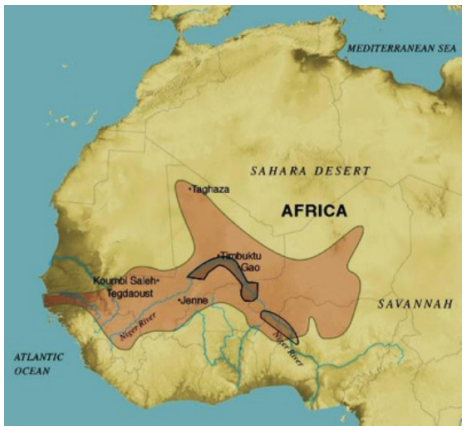

خريطة توضح حدود مملكة سنغاي (١٣٧٥-١٥٩١م)

(١) عبدالرحمن خليفة سادو جالو، التدوين التاريخي لمملكة سنغاي من القرن (١٠هـ) إلى القرن (١٥هـ)- (دراسة نقدية موضوعية، رسالة علمية مقدّمة لنيل درجة العالمية الماجستير) بقسم التاريخ الإسلامي في كلية الدّعوة وأصول الدّين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، ١٤٣٨-١٤٣٩ه، ص (٣٧، ٣٨، ٤١-٤٢، ٤٣-٤٥).

(٢) تاريخ السودان، وقف على طبعه هوداس وتلميذه بنوة، مطبعة أمريكا والشّرق، باريس، ١٩٨١م، ص٤. (أين المعلومات الأساسية لأن هذا هو الموضع الأول)

(٣) إمبراطورية سنغاي- دراسة تحليلية في الترتيب التاريخي للإمبراطوريات الإسلامية في غرب إفريقيا: د. هارون المهدي ميغا، مجلّة (دراسات إفريقية)، مركز البحوث والدّراسات الإفريقية بجامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم- السـودان، العـدد:٣٧، ٢٠٠٧م، ص (١٨، ٢١، ٢٣)؛ وعبدالرحمن خليفة سادو جالو، التدوين التاريخي لمملكة سنغاي ...، مرجع سابق، ص (٣٠-٣٢).

إدارة الحكم في مملكة سنغاي:

كانت حكومة مملكة سنغاي، خاصةً في عهد أسرة الأساكي، أكثر مركزيةً فيما يتعلق بالترتيبات الفيدرالية لإمبراطوريتي غانة ومالي السابقتين، كان الحكم ملكياً مطلقاً، ولكن على الرغم من ذلك لم يكن أساكي سنغاي آمنين تماماً على عروشهم، حيث نجد من بين تسعة أساكي في تاريخ الإمبراطورية ستة أساكي منهم تمّ خلعهم؛ إمّا بالتمرد، وإما بالموت نتيجة للقتل العنيف عادةً على أيدي إخوانهم وأعمامهم.

وكان الحكم يتكوّن من المجلس الإمبراطوري، الذي يضم معظم كبار المسؤولين، وهم: وزير المالية، وقائد أسطول سنغاي، والذي يُشرف أيضاً على الحكام الإقليميين، ورئيس الجيش، ووزير الزراعة.

وكان هناك أيضاً وزراء مسؤولون عن الغابات والأجور والمشتريات والممتلكات والأجانب.

وعلى المستوى المحلي؛ كان هناك العديد من المسؤولين الذين لديهم واجبات محددة، مثل حفظ الأمن أو التحقق من استخدام الأوزان الرسمية في المراكز التجارية، بالإضافة إلى رؤساء النقابات الحِرفية المحلية والمجموعات القبلية.

بالإضافة إلى منصب جابي الضرائب، التي تُجمع كسلع وتُصرف على الجيش، والحكم، وتوفر بعض الإمدادات للفقراء[١].

وعلى الرغم من أنّ هؤلاء الأفراد عملوا كمستشارين؛ فإنّ الإمبراطور كان له الكلمة الأخيرة في جميع الأمور، بما في ذلك سنّ القانون، وعقد المعاهدات، وتعيين المسؤولين الحكوميين.

وكانت هناك بيروقراطية كبيرة مسؤولة عن ضمان عمل الخزانة والجيش والشؤون الداخلية والمسائل الدينية والزراعة[٢].

(1) Songhai Empire على الرابط: https://www./ancient.eu/Songhai_Empire

(٢) Songhai Empire: Trade & Government، على الرابط: https://study.com/academy/lesson/songhai-empire-trade-government.html

المحور الثاني: معايير اختيار الولاة في مملكة سنغاي خلال فترة حكم الأساكي:

بعد وصول أسكيا الحاج محمد الكبير- مؤسّس أسرة الأساكي- إلى سُدّة الحكم، سنة ٨٩٨هـ، أعاد تنظيم شؤون مملكة سنغاي، حتّى كاد يُعزى إليه الفضل في ذلك كلّه وتنسى جهود من سبقه من ملوك سنغاي من أسرتي «زا» و«سوني»؛ قال محمود كعت: «اعلم- رحمنا الله وإياك- أنّ الإمام العادل والسلطان الفاضل آسكيا الحاج محمد؛ لمّا تولّى السلطنة أقام طريقة سنغي، وجعل فيها قواعد»[٣].

وكان من الجوانب التّي أعاد أسكيا الحاج محمد الكبير تنظيمها: تنظيم المملكة حيث قسمها إلى أربع مناطق ، وهي كورمينا ، بالا ، بانغو ، ودندي. وحاكم الإقليم هو نائب الملك، وعادة ما يكون أحد أفراد عائلته، وقسم الأقاليم إلى مقاطعات (ولايات) ليسهل الإشراف عليها، وعين عليها الولاة. كما شكل مجلساً للوزراء وعين كبار المسؤولين[٤].

وقد تم تقسيم إمبراطورية سنغاي إلى مناطق حضرية تحتوي على خمس وثلاثين مدينة على الأقل .

كانت مدينة غاو العاصمة الإدارية للبلاد، في حين كانت مدينتا تمبكتو ودجيني مراكز اقتصادية وثقافية بقيادة حكومات شبه مستقلة. عين الإمبراطور حكامًا لقيادة المناطق الحضرية بدعم من نظام موظفي الدولة. كانت الإمبراطورية مترابطة من خلال نظام معقد من الضرائب وتخصيص الموارد[٥].

(٣) القاضي ألفع محمود كعت، تاريخ الفتّاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، ص١١، وقف على طبعه: السيد هوداس وشاركه دولافوس Librairie d›Amerique et d›Orient, Paris,1964.

(٤) Askia Muhammad I على الرابط : https://www.encyclopedia.com/history/news-wires-white-papers-and-books/askia-muhammad-i ، وانظر: Songhai Empire - CYRELENE AMOAH-BOAMPONG - University of Ghana, Accra

(٥) Songhai Empire ، على الرابط : https://www.

التنظيم الإداري للأقاليم والولايات ساهم في نهضة اقتصادية ووضع اقتصاد سنغاي على أساس متين. حيث شجع التخصص الإقليمي وفقًا للتوزيع الطبيعي للموارد الاقتصادية للإمبراطورية.

وهكذا تخصصت بعض الأقاليم في زراعة المحاصيل الغذائية ، وبعضها في صيد الأسماك، وأخرى في إنتاج مواد البناء، وأعمال الحدادة، وتعدين الذهب والملح والنحاس.

وقام بتنظيم نظام الأوزان والمقاييس وصنع الملح ، بالإضافة إلى العملة الإمبراطورية. أدت إصلاحاته إلى زيادة عائدات الدولة مما ساعد على الازدهار ، وعلى إنشاء جيش محترف دائم ، وهو أمر حيوي لقوة واستقرار سنغاي[١].

ولقد بنى أسكيا الحاج محمد الكبير تلك التنظيمات كلّها على أساس القواعد الشرعية؛ قال محمد الصّغير الإفراني: «فآض[٢] الحاج إلى بلده، وقد بنى رياسته على القواعد الشرعية، وجرى على منهاج أهل السنة»[٣]، وبناها أيضاً على أساس الموروثات القبلية التي لا تناهض الشريعة الإسلامية في جوهرها، وكانت تلك التنظيمات – فيما يظهر– أحد أسباب توحيد هذه المملكة المترامية الأطراف، واستقرار الأمن فيها في معظم فترات وجودها، إلى أن داهمها الاحتلال الخارجي[٤].

وكان من الجوانب التي أعاد أسكيا الحاج محمد الكبير تنظيمها: جانب تولية الولاة والعمال على مختلف ولايات المملكة؛ حيث نجد أنّه أدرك بحكم موهبته الإدارية أنّ الملك لا يستطيع أن يبني حكمه على القوة العسكرية وحدها، ولذلك فقد حاول أن يوطد حكمه بصور مختلفة، سمحت له بأن يمسك بزمام تعيين الولاة ولاية استكفاء وعزلهم بنفسه دون تدخّل سلطة في ذلك، ودون الرضوخ لإرادة شخصية اعتبارية في المملكة؛ هذا يعني أنّ الإمبراطور كان هو المسؤول الأول عن تعيين الحكام والولاة للأقاليم.

وكان تعيين أسكيا الحاج محمد لولاة وحكّام الأقاليم على أعمالهم يجري وفق معايير محدّدة ستأتي الإشارة إليها، ولم يسمح لهم بالاستقلالية التامة بالتصرف في القضايا المهمة التي تمسّ سيادة المملكة وتُسقط هيبتها دون استئذان المرجع في ذلك، وأعطى للولاة صلاحية تنفيذ كل السلطات التنفيذية، ما عدا السلطة القضائية، فسار معظم خلفاء أسكيا الحاج محمد من بعده على النظام الذي رسمه بهذا الخصوص.

كان اختيار الولاة في عهد الأساكي؛ يهدف في الأساس إلى توطيد حكمهم في المناطق التي يسيطرون عليها، بالإضافة إلى محاولة إدارتها بشكلٍ منظّم بسيط، يساهم في تحقيق الاستقرار في مملكتهم، وقد انتهجوا طرقاً مختلفة في اختيار الولاة لتحقيق هذا الهدف.

من خلال الوقوف على بعض النصوص السودانية التاريخية؛ يمكن القول بأنّ نظام اختيار الولاة في مملكة سنغاي خلال فترة حكم الأساكي سار على عدة معايير، لم تؤثّر سلباً على حكمهم من حيث الاختلاف والانشغال الداخلي وتعدد الولاءات، بل أدّى تبنّي تلك المعايير إلى الاستقرار الأمنيّ داخل البلاد، والتوسع في نطاقات جغرافية معيّنة.

تتمثّل تلك المعايير التي بنى عليها الآساكي اختيار الولاة والحكّام في الأقاليم في ثلاثة معايير؛ الأوّل: الانتماء إلى بيت الأسرة الحاكمة مع الكفاءة القيادية، والثاني: العلاقات القبلية، والثالث: تنفيذ الملك وعداً قطعه على نفسه. وفيما يأتي بيان وتفصيل لتلك المعايير.

---

encyclopedia.com/history/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/songhai-empire

(١) Origin, rise, organisation and decline of empires in West and South Africa ، على الرابط: https://elearning.reb.rw/course/view.php?id=355&section=3

(٢) آض يئيض: إذا رجع. قاسم السرقسطيّ، الدّلائل في غريب الحديث، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (٣٣١/١).

(٣) محمد الصّغير بن الحاج عبدالله الإفراني، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، قد صحح عباراته التاريخية: هوداس، تمّ طبعه على يد بردين صاحب المطبعة بمدينة انجي سنة ١٨٨٨م، ص٩٠.

(٤) عبدالرحمن خليفة سادو جالو، التدوين التاريخي لمملكة سنغاي ....، مرجع سابق، ص٦٦.

المعيار الأوّل: الانتماء إلى بيت الأسرة الحاكمة مع الكفاءة القيادية

حرص أسكيا الحاج محمد الكبير على تعيين أفراد أسرته في الولايات والأقاليم ذات الأهمية البالغة في دولته، ممّن توسّم فيهم التمتّع بالكفاية في ضبط شؤون الولاية، وفي تنفيذ الخطط العسكرية، وبالدراية بطبيعة الولاية وأهلها، وبالتجربة الإدارية السابقة، وبالاستقامة في الدين، وممن عُرفوا أيضاً بإخلاصهم لسنغاي؛ فكان أسكيا الحاج محمد يُقدّم ذوي العلاقات القرابية على غيرهم عند تعادل المترشحين لتولّي هذا المنصب، ثمّ جاء من بعده خلفاؤه فلم يحيدوا عن هذا المنهج إلا في حالات استثنائية، سيأتي بيانها.

يُلاحظ أنّ الأساكي انتهجوا- في الغالب- في إدارة الولايات والأقاليم التي كانت خاضعة في الأصل للحكم السنغويّ سلمياً، والولايات والأقاليم التي أنشؤوها، سياسة توكيل حكمها إلى أشخاص يعيّنونهم ويقيلونهم في أيّ وقتٍ شاؤوا، وغالباً ما يكون حكّام هذا النوع من الأقاليم والولايات من أمراء الأسرة الحاكمة، ولا يتمّ تعيينهم في غير هذه الولايات والأقاليم إلا في ظروفٍ استثنائية.

ومن نماذج تطبيق ملوك أسرة أسكيا لهذا المعيار:

أنّ أسكيا الحاج محمد لما أنشأ نيابة الملك في مدينة «تنديرم» (هي عاصمة ولاية كورمينا) ولّى أخاه «عمر كمزاغ» عليها سنة ٩٠٠هـ، وأسند إليه إدارتها؛ وذلك لوقوع مدينة «غاوو» العاصمة في طرف المملكة حتّى تشرف هذه النيابة على شؤون جميع الأقاليم والمناطق الواقعة غرب إمبراطورية سنغاي[١].

وعلى الرغم من كون الوالي عمر كمزاغ من أسرة أسكيا؛ فقد تمتّع بكفاءة قيادية أهلته لتولّي إدارة هذه الولاية، حيث يلاحَظ أنّه تولّى في زمن سوني علي بير منصب «كَتَلَ فَرْمَ»[٢]؛ وهو منصب قياديّ عسكري، يُعنى متولّيه بالحروب وشنّ الغارات، وكما كان مستشاراً خاصّاً لأخية أسكيا الحاج محمد الكبير.

وبعد وفاة عمر كمزاغ؛ عَيّن أسكيا الحاج محمد الكبير مكانه في هذا المنصب أخاه الآخر، وهو «يحيى كَنْفَارُ»؛ الذي أقام تسع سنوات في هذا المنصب إلى أن توفي سنة ٩٣٤هـ، في فتنة موسى بن آسكيا محمّد الكبير، الذي خرج باغياً على والده[٣]، وعلى الرغم من كون الوالي يحيى أيضاً أميراً من الأسرة الحاكمة؛ فقد كان- حسب بعض الروايات التاريخية- ربيباً لأسكيا الحاج محمد[٤]، ولا غرو أن يكون اكتسب منه الكثير من الصّفات القيادية التي هيّأته لتولي حكم ولاية كورمينا.

وقد تولّى إدارة ولاية كورمينا عددٌ كبير من أفراد الأسرة الحاكمة أيّام حكم الأساكي، من الذين كانوا قد شغلوا مختلف المناصب الإدارية والعسكرية في مركزية المملكة، كاختبار لكفاءتهم القيادية لتولّي حكم هذه الولاية.

فإليك أسماء بعض هؤلاء الأمراء، مع تواريخ توليتهم، ومواصفاتهم التي أهلتهم لتولي حكم ولاية كورمينا:

١- في سنة ٩٣٦هـ:

عيّن أسكيا موسى بن أسكيا الحاج محمد الكبير «محمد بُنْكَنَ بن عمر كمزاغ» في هذا المنصب[٥]، لقد أشار محمود كعت إلى بعض الصّفات القيادية لمحمد بنكن بن عمر كمزاغ بقوله: «وكان أسكي مرّ بنكن كِرِيَ شجاعاً بطلاً فارساً، إذا حضر القتال واشتدّ البأس نزل عن فرسه، ويقاتل

(١) الشّيخ الأمين عوض الله، العلاقات بين المغرب الأقصى والسودان الغربي في عهد السلطنتين مالي وسنغي، دار المجمع العلمي، جدّة، ١٣٩٩ه/١٩٧٩م، ص (٨٠-٨١)؛ و د. الهادي المبروك الدّالي، التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ربيع الثّاني ١٤٢٠هـ/ أغسطس ١٩٩٩م، ص١١٥.

(٢) القاضي ألفع محمود كعت، تاريخ الفتّاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، مصدر سابق، ص٤٦.

(٣) عبدالرحمن بن عمران بن عامر السعدي، تاريخ السودان، مصدر سابق، ص٧٩؛ والقاضي ألفع محمود كعت، تاريخ الفتّاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، مصدر سابق، ص٧٨.

(٤) القاضي ألفع محمود كعت، تاريخ الفتّاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، مصدر سابق، ص ٧٨.

(٥) عبدالرحمن بن عمران بن عامر السعدي، تاريخ السودان، مصدر سابق، ص٨٤.

على الرّجل»[١]، وكان محمد بنكـــن أيضاً على قدر كبير من العلم والفقه، حيث تعلّم في صباه بجامع سنكوري في مدينة تنبكت[٢]، وكان قبل تولّيه حكم ولاية كورمينا أحد قادة جيش التمرّد الذي أطاح بنظام حكم عمّه أســـكيا الحاج محمد[٣]، وربّما كان محمد بنكن قبل ذلك مستشاراً لوالده عمر كمزاغ أيّام ولايته على كورمينا، ومرافقاً له في جميع غزواته.

٢- وفي سنة ٩٤٢هـ:

عيّن أسكيا إسماعيل بن أسكيا محمد الكبير في منصب ولاية كورمينا «هَماد ولد أَزْيُ بنت أســـكيا الحاج محمد»[٤]، ولم يُعرف عن هماد أنّه شـــغل منصباً إداريّاً أو عسكريّاً قبل أن يصبح والياً، ولذلك كان يفتقد إلى كفاءة قيادية، ويفسّـــر ذلك قيام أسكيا إسماعيل بعزله من منصبه بعد فترة وجيزة من تعيينه، ثم قتله على يديه[٥]، وربما يعود سبب تعيين هماد في هذا المنصب إلى جري أســـكيا إســـماعيل على قاعدة الأعاجم في تمليك الحكم وبعض مناصب الدولة؛ لمن يُدلي بالعصبة من جهة الأخت.

٣- وفي سنة ٩٤٩هـ:

عيّن أسكيا إسحاق الأوّل بن أسكيا الحاج محمد الكبير أخـــاه «داود» في منصب والي ولايـــة كورمينا[٦]، وكان داود على جانب كبير مـــن العلم والمعرفة[٧]، كما كان يتوافر فيه عنصر جذب كبير للأنصار والأحباب حوله يؤهله ليتبوأ هذا المنصب، وهو صفة الســـخاء والكرم. وكان قبل تولّيه حكم ولاية كورمينا أحد قادة جيـــش الانقلاب الذي أطاح بنظام حكم عمّه أسكيا الحاج محمد[٨].

٤- وفي سنة ٩٩٠هـ:

ولّى أســـكيا الحاج محمد بن أسكيا داود أخاه «الهادي بن أسكيا داود» والياً على ولاية كورمينا[٩].

٥- وفي سنة ٩٩٥هـ:

ولّى أســـكيا محمد بان بن أسكيا داود أخاه «صالح بن أسكيا داود» في هذا المنصب[١٠].

٦- وفي عهد أسكيا إسحاق الثاني بن أسكيا داود:

تولّى حكم هذه الولاية «محمود بن أسكيا إسماعيل بن أسكيا الحاج محمد الكبير»[١١].

ولا يُعرف عـــن هؤلاء الثلاثة (وهـــم: الهادي، وصالح ابني أسكيا داود بن أسكيا الحاج محمد الكبير، ومحمود بن أسكيا إسماعيل) أنّهم شغلوا مناصب إدارية أو عسكرية قبل أن يُعيّنـــوا ولاةً على ولاية كورمينا، لا في عهد أبيهم، ولا في عهـــد إخوانهم، وربّما كانوا يتمتّعون بصفات علمية ومعرفية أهلتهم لحكم هذه الولاية.

٧- وفي سنة ٩٩٧هـ:

عيّن أســـكيا إسحاق الثاني بن أســـكيا داود ابن أخيه «عثمـــان دَرُفرن بن بكـــر كِن كِرِن بن أســـكيا الحاج محمد الكبير» في هذا المنصب، وذلك نظراً إلى كبر ســـنّه، الذي يؤهلـــه لفهم كثير من تجارب الحياة والسياســـة، بالإضافة إلى أنه كان قد نجح في تنفيذ مهمة رسمية كلّفه بها أسكيا إسحاق الأوّل بن أسكيا الحاج محمد، وهي إيصال عبدالملك بن أسكيا إســـحاق الأوّل إلى دار خطيب جامع مدينة غاوو العاصمة، ضمن فرقة عســـكرية مكوّنة من أربعين فارســـاً، ليدخل في حرمة الخطيب؛ ذلك أنّ أعيان ســـنغاي كانوا قد رفضوا تعيين عبدالملك وليّـــاً للعهد، مطالبين بتعيين داود

(١) تاريخ الفتّاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، مصدر سابق، ص ٨٤.

(٢) عبدالرحمن بن عمران بن عامر السعدي، تاريخ السودان، مصدر سابق، ص٨٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٨٠.

(٤) المصدر نفسه، ص٩٤.

(٥) القاضي ألفع محمود كعت، تاريخ الفتّاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، مصدر سابق، ص٨٧.

(٦) عبدالرحمن بن عمران بن عامر السعدي، تاريخ السودان، مصدر سابق، ص٩٨.

(٧) القاضي ألفع محمود كعت، تاريخ الفتّاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، مصدر سابق، ص٩٤.

(٨) عبدالرحمن بن عمران بن عامر السعدي، تاريخ السودان، مصدر سابق، ص٨٠.

(٩) المصدر نفسه، ص١١٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص١٢١.

(١١) المصدر نفسه، ص١٣٠.

بن أســكيا الحاج محمد أخي الملك بدلاً منه؛ لِمَا عُرف في عبدالملك من الوقاحة والظّلم والتجبر، ولذلك لمّا استشعر آسكيا إســحاق الأوّل بدنوّ أجله اتّخذ هذا القرار[١]؛ وذلك تفادياً من أن يمسّ زعماء سنغاي ولده بسوء.

ومن الولايات التي تمّ ضمها إلى مملكة سنغاي سلميّاً، وتولّى حكمها أمراء الأسرة الحاكمة: ولاية همبري، ويلاحَظ أنّ الأســاكي لم يســندوا إدارة هذه الولاية إلى غير أفراد الأســرة الحاكمة؛ وذلك لوقوعها فــي منطقة ثنية النيجر، على حــدود المملكة مــع مملكة الموشــي الخصم العنيد لســنغاي، فكان من يتولّى حكم هذه الولاية يشغل منصبين: إداريّ وعســكريّ في آنٍ واحد، ويلقب بـ«هنبري كُي»، فممن تولّاها من أمراء أسكيا: «منس وَحارِ بن أسكيا الحاج محمد الكبير»[٢]، ولم يُعرف عن هذا الأمير أنّه شغل منصباً إداريّاً أو عســكريّاً قبل أن يُعيّن والياً، وربّمــا كان يتمتّع بصفات علمية ومعرفية أهلته لتولّي حكم هذه الولاية.

وفي ظروفٍ اســتثنائية؛ عُيّن زعمــاء قبليّون بدلاً من أفراد الأســرة الحاكمة في الولايــات والأقاليم التي كانت خاضعة في الأصــل للحكم الســنغويّ ســلميّاً، والأقاليم والولايات التي أنشأها الملوك الأساكي؛ كما في حال ولاية كورمينــا (نيابة الملك)، حين تولّاها في عهد أســكيا داود شــخص زغراني (من قبيلة الفلّان) من غير أمراء الأســرة الحاكمة، هو «كَشِيَ بن حُولِم»؛ لكونه من أحباب أسكيا داود وأحظى الناس عنده[٣].

وعندما توفي كلشع والي منطقة دندي سنة ٩٣٧هـ؛ عيّن أســكيا محمد بنكن بن كمزاغ مكانــه دنكلك- وهو من غير الأسرة الحاكمة-؛ باعتبار أهمية هذه الولاية لدى سنغاي[٤]، وخوفاً من تنازع أفراد الأسرة الحاكمة في دندي على خلافة الوالي المتوفّى.

وفي عهد أســكيا الحاج محمد بن أسكيا داود؛ ولّى على هذه الولاية «هيكي بكر شيلي إجي»- وهو لا ينتمي إلى الأسرة الحاكمة-؛ وذلك على خلفية طلبه هذا المنصب مقابل تعهده بالقيام بمهمة عسكرية، هي القبض على متمرد على السلطة المركزية، وهو «كرمن فاري الهادي بن أسكيا داود»[٥].

وقــد يولّي الأســاكي بعــض مواليهم فــي الولايات والأقاليــم، التي كانت خاضعةً في الأصل للحكم الســنغويّ ســلميّاً، والأقاليم والولايات التي أنشأها الملوك الأساكي، بــدلاً من أفراد الأســرة الحاكمة، وذلك لشــدة إخلاصهم وولائهم للأســرة الحاكمة؛ فمثلاً: عيّن أســكيا محمد بان ســنة ٩٩٥هـ أحد الحرّاطين والياً على تندرم؛ خلفاً للوالي المتمرّد «كلشع بكر بن محمد قاي»[٦]، يُفهم من هذه الرواية أنّ بعض الولاة كانوا يســتغلّون منصبهــم الإداري لتحقيق تطلّعاتهم الشخصية؛ بالتمرد أو الاستقلال عن المملكة.

ينبغي التنبيه إلى أنّ أســكيا الحــاج محمد وخلفائه لم يكونوا بِدعاً فــي مراعاة القرابة والعلاقات الأســرية عند اختيار الولاة، بل لهم ســلف في ذلك في التاريخ السياســي الإســلامي، هم الأمويّون والعبّاســيّون وسلاطين الدويلات المستقلة التابعة لحكمهم، الذين اهتموّا بتطبيق هذا المعيار؛ لأنّهم رأوا أنّ في ذلــك تثبيتاً لعُرى دولهم وأركانها، وحفاظاً لها من الانهيار المبكّر، ونظراً إلى الميل الفطريّ في الإنسان إلى تفضيل القريب الكفء في الوظيفة على غيره.

المعيار الثاني: العلاقات القبلية:

كان حكّام الولايــات والأقاليم التي تمّ ضمها إلى حكم الأســاكي وســنغاي عن طريق الغزو؛ يتــمّ اختيارهم وفقاً للتّقاليد المحلية لتلك الولايات والأقاليم، ويُراعى في اختيار ولاتها العلاقات القبلية؛ حيــث يتولّى إدارتها زعيم القبيلة، ثمّ تتوارث أســرته هذه الوظيفة، «وكانت تُراعى في تعيينهم أوّل الأمر ســمعتهم في المنطقة، وإخلاصهم لسنغاي، وقد حدث في أحيــان كثيرة أنّ الوجهاء في النواحي كانوا يأتون

(١) المصدر نفسه، ص (٩٩، ١٣١-١٣٢).

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٦.

(٣) المصدر نفسه، ص١٠٠؛ والقاضي ألفع محمود كعت، تاريخ الفتّاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، مصدر سابق، ص (١٢٧، ١٨٥-١٨٦).

(٤) عبدالرحمن بن عمران بن عامر السعدي، تاريخ السودان، مصدر سابق، ص٨٩.

(٥) المصدر نفسه، ص١١٩.

(٦) المصدر نفسه، ص١٢٢.

إلى غـــاوو العاصمة، وينتهزون الفرص ليعرضوا على الملك تعيينهم في مناصب الولاة في مناطقهم[١]، ويُسندون طلبهم دائماً بذكر مشـــاريع يتعهدون القيـــام بها في حالة تعيينهم، وينتـــج عنها زيادة حجم الضرائب التـــي يتلقاها الملك من ناحيةٍ أو أخرى»[٢]، ولا يُباشر هؤلاء الزعماء القبليّين الذين تمّ تعيينهم أعمالهم الإدارية في ولاياتهم؛ من غير الحصول على مواقفة صريحة من أسكيا.

كما في حال ولاية ماســـينا، التي تـــمّ فتحها في عهد ســـوني علي بير عن طريـــق الغـــزو، وكان يحكمها زعماء فلّانيون بلقب «ماسينا منْذُ»، واستمرّوا في إدارتها في عهد أسكيا الحاج محمد، وفي زمن من بعده من الخلفاء.

وكما في حـــال منطقة ليك، التي تـــمّ فتحها في عهد أســـكيا الحاج محمد الكبير بالقوة العسكرية، وكان يحكمها زعماء قبليّون بلقب «كَنْتَ».

وكما في حال ولاية تنبكت، التي ضمها إلى مملكة سنغاي في عهد ســـوني عليّ بير عن طريق الغـــزو، وكان يحكمها زعماء قبليّون بلقب «تنبكت كُي»، ويُســـاندهم مساعدان يتمّ تعيينهمـــا من قِبل الملك، يمثّل أحدهما الطوارق بمســـمّى «مغشرن كي»، ويمثّل الآخر العرب بمسمّى «بربوش منذ».

وكان أســـكيا يعترف بتولّي هؤلاء الولاة من غير تدخلّ فـــي أمر تعيينهم، إلاّ إذا دعت الضرورة فيفرض مرشّـــحه، فمثـــلاً: عندما امتنع كثير من أهل ماســـينا عن قبول ولاية «حمد ســـر» عليهم؛ تدخلّ أسكيا إسحاق الثاني فعيّن عليهم «حمد فلّاني»[٣].

يلاحَظ أنّ أســـكيا الحاج محمد الكبيـــر لم يُلغ الطريقة القديمة، المتمثلة في توكيل رؤســـاء القبائل بإدارة مناطقهم؛ مقابل الاحتفاظ بأولادهم كرهائن للخدمة السلطانية، وتأكيداً لتبعية آبائهم للســـلطة المركزيـــة[٤]؛ فمثلاً: كان حاكم منطقة كبرا في زمن أســـكيا محمد بان بـــن داود هو «كبر فرم علو»- أحد أبناء الزعماء التابعين- غلاماً رهيناً لأسكيا الحاج محمد الكبير، يقـــوم بخدمته قبل أن يُعيّن حاكمـــاً[٥]، ويبدو أنّ تلك الطرّيقة متوارثة من النظم التي كانت سائدةً في مملكة مالي.

وعادة اتّخاذ أولاد الأمراء رهينة للخدمة كانت موجودة أيضاً عند القوط في الأندلس قبل الفتح الإسلامي؛ فكانت أكابر العجم يبعثـــون أولادهم الذين يريدون التنويه بهم إلى دار الملـــك الأكبر بطليطلة؛ ليصيروا فـــي خدمته ويتأدّبوا بأدبـــه وينهلوا من كرامته، حتّى إذا بلغوا أنكح بعضهم بعضاً منهـــم، وتحمّل صدقاتهـــم، وتولّى تجهيز إناثهم اســـتئلافاً لآبائهم[٦]، وفي زمن ابـــن فضلان كانت هذه العادة موجودة أيضاً عند الخزر؛ حيث كان ملكهم يأخذ ولداً من أولاد أمير الصّقالبة رهينة عنده[٧].

وفي ظروف استثنائية؛ كان الأساكي يعيّنون بعض أفراد الأســـرة الحاكمة في الولايات والأقاليم التي تمّ ضمها عن طريق الغزو؛ فمثلاً: نجد أسكيا الحاج محمد بن داود يعيّن ابن عمه «بكر بن أســـكيا محمد بنكان بن عمر كمزاغ» على ولايـــة باغن[٨]؛ التي تُعد إحدى مـــدن إمارة مالي، والتي تمّ

(١) لما توفي والي منطقة داندي كلشع جاء إلى غاوو العاصمة كَنْتِي منْذُ الحسن يطلب من ملك سنغاي أن يعيّنه في الولاية، ففعل.
وفي المقابل؛ جاء ياري سُنْكَ دبي إلى أسكيا محمد بنكن بن عمر كمزاغ؛ يطلب منه أن يعيّنه على ولاية معيّنة، فلم يُسعفه بطلبه. المصدر نفسه، ص (٩٢، ١٣١).

(٢) عبدالقادر زبادية، مملكة سنغاي في عهد الأسيقيين، الشّركة الوطنية للنّشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص٦٠.

(٣) عبدالرحمن بن عمران بن عامر السعدي، تاريخ السودان، مصدر سابق، ص١٨٧.

(٤) عبدالرحمن خليفة سادو جالو، التدوين التاريخي لمملكة سنغاي ...، مرجع سابق، ص٧٥.

(٥) القاضي ألفع محمود كعت، تاريخ الفتّاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس، مصدر سابق، ص١٢٦.

(٦) الحاج موسى أحمد كمارا، زهور البساتين في تاريخ السوّادين، تقديم وتحقيق وتعليق: د. ناصر الدّين سعيدوني و د. معاوية سعيدوني، مؤسسّة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، ٢٠١٠م، ص١٧٣.

(٧) أحمد بن فضلان، رسالة ابن فضلان في وصف الرحلة إلى بلاد الترك والخزر والروس والصّقالبة، حقّقها وعلّق عليها وقدّم لها: د.سامي الدّهان، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت)، ص١٤٥.

(٨) عبدالرحمن بن عمران بن عامر السعدي، تاريخ السودان، مصدر سابق، ص١١٧.

ضمها إلى حكم سنغاي عن طريق القوة العسكرية.

كما عيّن الأســاكي بعض عبيدهم المخلصين لهم في الولايات والأقاليم التي تــمّ ضمها عن طريق الغزو؛ فمثلاً: كان «جنّــي منْذُ» حاكم ولاية منطقة جنّي في عهد أســكيا داود بن أســكيا الحاج، قبل تولّيــه حكم هذه الولاية، ضمن مجموعة العبيد الذين يمسكون بسرج مركوب أسكيا الحاج محمــد بالمناوبة في أثناء الموكب الرســميّ، ثمّ جعله ابنه أسكيا إسماعيل رئيس المشاة لجيش سنغاي، وبقي في هذا المنصب في أوائل حكم أسكيا داود فعيّنه والياً على جنّي[١].

كما نجد عدداً من أبناء أســكيا الحــاج محمد الكبير تــمّ تعيينهم على ولاية بنغو (منطقــة البحيرات)- وهي من الولايــات التي ضمّها إلى المملكــة عن طريق الغزو- تحت اللّقب الإداري «بَنْكُ فَرْمَ»، هم: «سليمان كَنْكَاكَ»، و«عليّ بند كيني»، و«حبيب الله»[٢]، و«بالا».

كما عيّن أســكيا محمد بان بن أسكيا داود بن أسكيا الحــاج محمد في هذه الولاية ابن عمه «محمود بن أســكيا إسماعيل بن أسكيا الحاج محمد»[٣].

وقد تولّى حكــم هذه الولاية أيضاً من أفراد الأســرة الحاكمة «محمــد هَيْكُ بن فرن عبدالله بن أســكيا الحاج محمد الكبير»، وذلك في عهد أســكيا إســحاق الثاني بن أسكيا داود[٤].

المعيار الثالث: تنفيذ الملك وعداً قطعه على نفسه:

قد يكلّف أســكيا زعيماً قبليّاً أو فرداً من أفراد الأسرة الحاكمة بتنفيذ مهمة عســكرية للمملكة، واعــداً إيّاه بأن يعيّنــه على ولاية معيّنة إن نجح فــي أداء المهمة؛ كما فعل أســكيا محمد بنكن مع «مارْ تَمزَ» حين بعثه غازياً مع جيش سنغاي ســنة ٩٤٣هـ، وقطع على نفسه أن يعيّنه على ولاية منطقــة دندي إن هو نجح في ســعيه[٥]. وكما ولّى أســكيا داود بن الحاج محمد بكر الكبير «شــيلي إجي» هذه الولاية ســنة ٩٥٦ه، وذلك على خلفية وعدٍ وعــده إيّاه إن نجح في القضاء علــى حركة تمرّد والي كورمينا الهادي بن أســكيا الحاج محمد[٦].

هذا، ومن البديهي أنّ بعــض هذه المعايير كانت معمولاً بها في الممالك الســودانية التي سبقت مملكة سنغاي (غانة، ومالي، وجافونو، والصّوصو)، وهي معيار الولاء الأســريّ مع الكفاءة القيادية، والعلاقات القبلية، ولكن لم يقف الباحث على نصوص قديمة؛ تؤكّد أنّ جميع هذه المعايير كان معمولاً بها.

الخاتمة:

إن أهــم ما تؤكــده هذه الدراســة أن التاريخ الحضاري لإفريقيــا لم يبدأ مع قدوم الاســتعمار كما تــروج الكثير من المؤسســات الأكاديميــة الغربية ، بل إن إفريقيــا كان لديها حضــارة كبيرة ونظم إدارية راســخة وأنظمة حكم مســتقرة وجيوش منظمة ، كما رأينا من التقسيم الإداري لمملكة سنغاي والذي سهل من السيطرة على مساحة شاسعة من الأراضي.

يشــير بعض المؤرخين [٧] إلى أن أسكيا الحاج محمد الكبير خــلال رحلته إلى الحج اجتمع بزعماء المســلمين، وتأثــر بما رآه فــي «مصر» من نظم الحكــم، ومن حضارة إســلامية مزدهرة، فاتصل بالإمام «الســيوطي» وغيره من علماء العصر، وتلقى تقليدًا من الخليفة العباسي بالقاهرة، وعــاد إلى بلده متأثرًا بما رآه من حضارة إســلامية، وعمل على تطبيق ما تعلمه من آراء وتجارب شاهدها بنفسه.

كما اســتقرأت هذه الدراســة تاريخ الــولاة في عهد الأســاكي، وتوصلت إلى أبرز معاييــر الاختيار والتعيين في مملكة سنغاي في فترة حكم الأســاكي، وهي: اعتماد مبدأ الولاء الأســريّ مع الكفــاءة القيادية، والعلاقــات القبلية، وتنفيذ الملك وعداً قطعه على نفسه.

وعزّزت هذه الدراســة تلك العوامــل والمعايير بجملة من الشــواهد التاريخية، معتمدة فــي ذلك كلّه على المنهج الاستقرائي والتاريخي ■

(١) المصدر نفسه، ص١٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص١٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ص١٣٠.

(٥) المصدر نفسه، ص٩٠.

(٦) المصدر نفسه، ص١٠٢.

(٧) الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي ، الجزء ٩ ، ص ٣٦.